

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التنمية المستدامة في العلوم الاجتماعية: الركائز والتحديات

Sustainable development in social sciences: pillars and challenges

حمدي دريس^{1*}، عمار بن يحي²

¹ جامعة قسنطينة 2، (الجزائر)، hamdi.dris@univ-constantine2.dz

مخبر التطبيقات النفسية والتربوية

² جامعة قسنطينة 2، (الجزائر)، ammar.benyahia@univ-constantine2.dz

مخبر التطبيقات النفسية والتربوية

تاريخ النشر: 2024/09/01

تاريخ القبول: 2024/08/01

تاريخ ارسال المقال: 2024/06/03

* المؤلف المرسل

الملخص:

لقد حاز موضوع التنمية المستدامة على قدر كبير من الاهتمام مقارنة بباقي الموضوعات وذلك على مستوى الهيئات الدولية والتعليمية في المجالات المختلفة؛ ما دفع مؤسسات قطاع التعليم العالي على غرار المنشآت الأخرى إلى تسليط الضوء عليه وإعطاءه أهمية بالغة في تخصصاتها البحثية وميادينها المتعددة لضمان الاستثمار الأمثل في الرأس المال البشري من جهة، وتلبية حاجاته من جهة أخرى. ويهدف الباحثين من خلال هذه الورقة البحثية إلى الإشارة لماهية التنمية المستدامة ومدى ضرورة العمل على نجاعتها في العلوم الاجتماعية، وتحديد الأسس التي تقوم عليها، مع الكشف عن أهم المعوقات التي تواجه الجامعات ومراكز البحث في تكريس مبادئها في ميدان العلوم الاجتماعية الذي أضحي من المجالات السبّاقة إلى الاهتمام بها. ومنحها قدرا لا بأس به من الاهتمام بغية المساهمة في تنفيذ سياساتها على مختلف الأصعدة.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة؛ علوم اجتماعية؛ تنمية اقتصادية؛ ركائز التنمية المستدامة؛ تحديات.

Abstract:

The topic of sustainable development has received significant attention compared to other topics, both at the international and educational levels across various fields. This has prompted institutions in the higher education sector, like other establishments, to highlight and prioritize it in their research specializations and diverse fields to ensure optimal investment in human capital on one hand, and to meet its needs on the other hand. Through this research paper, the two researchers aim to address the nature of sustainable development in the social sciences, the necessity of effectively implementing it in the principles it is based on, and revealing the most significant obstacles facing universities and research centers in embedding its principles in the field of social sciences, which has become one of the leading areas of interest. Giving it considerable attention to contribute to the implementation of its policies at various levels.

Keywords: Sustainable development; social sciences; economical development; pillars of sustainable development; challenges.

مقدمة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كأحد المفاهيم الحديثة ذات الأهمية البالغة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث يركز هذا المفهوم على تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتها الخاصة، وتتمحور التنمية المستدامة حول ثلاثة أبعاد رئيسية وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي؛ بحيث يكون هناك توازن بين هذه الأبعاد الثلاثة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وتكمن أهمية دراسة واقع التنمية المستدامة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها، خاصة مع التوجه نحو تبني خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة. حيث تسعى العلوم الاجتماعية من خلال هذه الخطة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 والتي تشمل القضاء على مشكلة البطالة والفقر والجوع، وتوفير التعليم الجيد والمساواة بين الجنسين، والحد من آثار التغير المناخي، إلى جانب أهداف أخرى. وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لتوضيح واقع التنمية المستدامة في المؤسسات التعليمية والبحثية في ميدان العلوم الاجتماعية خاصة، إذ تعد الجامعات من بين الهيئات التي تسعى إلى تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في مجال العلوم الاجتماعية بوضع مجموعة من الإجراءات لتحقيقها.

وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما أهم الركائز والتحديات التي تواجه تطبيق التنمية المستدامة في العلوم الاجتماعية؟

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

تشير التنمية المستدامة إلى توفير الجهود الملائمة لتلبية حاجات الأجيال الحالية وضمان الحفاظ على حاجات الأجيال المستقبلية، وتنطلق في هذا المبحث إلى ماهية التنمية المستدامة: مفهومها، أهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تعددت التعريفات لمصطلح التنمية المستدامة من وقت ظهوره إلى غاية هذا اليوم، ولعل من أهم هذه التعاريف ما يلي:

يقصد بالتنمية المستدامة التسيير العقلاني وتجنب الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية المتاحة، مع المحافظة على إعادة التأهيل لتلك الموارد والاستخدام الأمثل لها وربطها بالتنمية البشرية بأنماطها المختلفة صحية كانت، ترفيهية، اجتماعية أو تعليمية... وهذا من أجل طمأنة المتطلبات الإنسانية المستقبلية مع الحفاظ على الحالية منها كذلك وهذا عبر شبكات المؤسسات المسؤولة وفق التقنيات المتعددة والإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية المقبولة اجتماعياً.¹

ويعرفها مدحت محمد: هي جملة من السياسات التي تساعد المجتمع على الانتقال من الوضع الحالي إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيات التي تناسب البيئة، وهذا لضمان تحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسات عالمية للحفاظ على هذا التوازن.²

وقد حدد أبو المعاطي (2014) مفهومًا للتنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي والإنساني بأنها: السعي وراء استقرار النمو السكاني والحد من تدفق الأفراد نحو المجموعات الحضرية وذلك من خلال تطوير الخدمات الصحية والتعليمية لهم.

وتُعرّف أيضًا أنها تلك العملية التي تلبي حاجات الفرد في الوقت الحاضر، دون المساس أو التأثير على حاجات الأفراد في الوقت القادم. وهذا باستخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية دون هدرها أو استنزافها كليًا أو جزئيًا.³

ويعرفها العالم الشهير "روبرت سولو" الحاصل على جائزة نوبل سنة 1989 بأنها: تجنب إلحاق الضرر بقدرة الأجيال القادمة على إنتاج الطاقة وتركها في الحالة التي ورثتها بها، ولا يركز سولو في نظريته هذه على الطاقة الإنتاجية والموارد فقط بل تجاوز ذلك إلى التأكيد على ضرورة الاهتمام بالبيئة أيضًا والتفكير بجودة البيئة التي سنقدمها للأفراد مستقبلاً.⁴

وتطور هذا المفهوم في مؤتمر قمة الأرض ب ريو دي جانيرو 1992 حيث زاد انتشاره بعد إصدار الحكومات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، حيث أكد مورييس سترونج، أحد منظري المفهوم "البني تنموي"، أن النموذج الحالي للتنمية يؤدي إلى تدمير الموارد الطبيعية، وأنه يتطلب تغييرا. وقد اعتمدت الأمم المتحدة جدول أعمال القرن 21 خلال هذا المؤتمر، الذي يضمن برنامجا لإجراءات العمل المرغوب في اتخاذها مؤكدة على ضرورة تعاون الدول لتعزيز إقامة نظام اقتصادي عالمي من شأنه أن يصل بالدول في مختلف أنحاء العالم إلى نمو اقتصادي مستمر لأجل التصدي بشكل أفضل على مشكلات التدهور البيئي.⁵

وفي عام 2002 قدمت قمة الأمم المتحدة للتنمية تعريفاً أوسعاً لمفهوم التنمية المستدامة ليشمل ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. حيث أنشأت مسؤولية جماعية لربط وتعزيز الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وحماية البيئة على الصعيدين المحلي والعالمي.⁶

وأما مخرجات التنمية المستدامة حسب برنامج الأمم المتحدة فهي بناء الاستراتيجيات الاقتصادية، التجارية، الطاقوية... وهذا لضمان خلق تنمية مستدامة على المستويات المختلفة: الاقتصادية، الايكولوجية والاجتماعية.⁷ ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها: عملية تقوم على تلبية احتياجات الأجيال الحالية مع ضمان حماية الأجيال القادمة والقدرة على تحقيق احتياجاتها، وتشمل هذه العملية الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، بهدف الحفاظ على التوازن الطبيعي وتحسين جودة الحياة لجميع أفراد وفئات المجتمع.

ومما سبق تتضح خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:

- التنمية المستدامة سياسة شاملة ومتكاملة.
- التنمية المستدامة متوازنة ومستمرة.
- العملية الاستراتيجية سياسة تسعى إلى تحقيق حاجات الأجيال في الحاضر دون المساس بحاجات الأجيال المستقبلية.
- التنمية المستدامة تعمل على إشراك الأفراد في جميع مراحل الأعمال التنموية.

- التنمية المستدامة تهتم بالجوانب الإنسانية والاجتماعية للأفراد.
- تتطلب العملية التنموية دراسة إستراتيجية وفعالة ومتابعة مستمرة وتقييم دائم.
- وتبرز أكثر هذه العملية من خلال مجموعة من المميزات، نلخصها فيما يلي:⁸
- يعد البعد الزمني هو الخاصية الأساسية لها، فهي عملية استمرارية طويلة المدى.
- الحفاظ على كل ما هو متاح في الوقت الحالي ليقى متاحاً مستقبلاً.
- هي عملية تهتم بالأفراد بالدرجة الأولى، إذ لا تصح بالحفاظ على البيئة والمساكن بالموارد البشري.
- عملية تعنى بمواكبة التغيرات والتطورات مع ضمان الحفاظ على المحيط الخارجي.
- تعمل على جعل جميع شرائح المجتمع على العمل في انتظام وهذا بالتنسيق الدائم بينها.

المطلب الثاني: أهمية التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تُعدّ حلقة وصل بين الأجيال، حيث تهدف إلى استمرارية حياة الإنسان وضمان العيش الكريم للأجيال القادمة بالتوازن مع البيئة. وتلعب دوراً هاماً في تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة. وتتضمن أولوياتها تحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم وتقليص معدلات الأمية، وتعزيز التوزيع العادل للثروة وزيادة الدخل الوطني. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي وضع استراتيجيات مدروسة وواضحة، تُسهم في بناء مستقبل مستدام وإرث إيجابي للأجيال القادمة. كما تعتبر التنمية المستدامة جسراً بين الشمال والجنوب تعزز التكامل بين الدول وتسد الفجوة التاريخية التي نتجت عن الاستعمار واستنزفت موارد الدول المتخلفة.⁹

ولعل ما دفع بمؤسسات التعليم الجامعي إلى الاهتمام بمجال التنمية المستدامة في تخصصات العلوم الاجتماعية هو التوجه العالمي الحديث نحو الاستثمار في الفكر المقاولاتي الذي أصبح مصدراً لإضافة القيمة وخلق الثروة من خلال الدعم الدائم للباحثين والخبراء في هذا المجال والطلبة الجامعيين ذوي الأفكار الإبداعية لمساعدتهم على تكوين مؤسسات حقيقية نابعة من أفكارهم، خاصة في ظل ندرة مناصب الشغل في المنظمات العمومية والخاصة مقارنة بالكم الهائل من الخريجين سنوياً من الجامعات ومختلف مؤسسات التكوين الأخرى. إذ ترافق الجامعة الجزائرية على غرار الجامعات الدولية الأخرى الطلبة والباحثين وتعمل على تلبية احتياجاتهم من مختلف الجوانب: الاجتماعية، المالية والمادية، النفسية... مع التركيز دائماً على توعيتهم بضرورة تكريس مبادئ التنمية المستدامة من عدالة أو مساواة وضمان الحماية للأجيال المستقبلية وكذلك المحافظة على البيئة والحد من مختلف التهديدات والأخطار التي تواجهها.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومضمونها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على المستويات المختلفة نذكر أهمها:¹⁰

- تحقيق جودة حياة كريمة للأشخاص:

بحيث تبنى سياسة التنمية المستدامة بواسطة التخطيط وتجهيز مختلف الأساليب التنموية التي أدت إلى موازنة جودة معاش الأفراد في مجتمع ما من مختلف الجوانب: الاجتماعية، الاقتصادية، التعليمية، النفسية...

- نشر التوعية بالمخاطر البيئية ودعمها:

حيث يتم ذلك من خلال زيادة وعي الأفراد وتنمية احساسهم بالمسؤولية تجاه مشاكل البيئة ومسبباتها، وحثهم على المساعدة في إيجاد البدائل اللازمة للتقليل منها عن طريق مشاركتهم في تجهيز مشاريع التنمية المستدامة وتنفيذ برامجها، ومرافقتها ثم تجميعها.

- تحقيق الاستعمال الأمثل للمخزون الطبيعي:

بالرغم من أن الموارد الطبيعية غير محدودة، إلا أن سياسة التنمية المستدامة تتعامل معها على أساس المحدودية لتحول دون استنزافها أو هدرها وتوظيفها، والاستثمار فيها بطريقة حكيمة.

- الربط بين التطور التكنولوجي والخدمة الفعلية للمجتمع:

ويتم ذلك من خلال إطلاق حملات لتوعية الأفراد بأهمية التكنولوجيا، وكيفية اعتمادها في تحقيق التنمية مع مراعاة حماية البيئة من الأخطار والآثار السلبية.

- إجراء تغيير ملائم ومتواصل في حاجات وأولويات المجتمع:

بحيث يتم إحداث هذا التغيير بأساليب تلائم قدرات المجتمع وتساعد على الوصول إلى التوازن الذي يمكن من خلاله تحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الأخطار البيئية بوضع الحلول المناسبة لها.

- حماية الإرث الثقافي:

من خلال خلق سياسات واستراتيجيات وطنية تهتم باستدامة هذه الموروثات من مختلف الأخطار التي تهدده وحمايتها من الزوال وهذا بتسطير برامج سياحية للزوار تضمن التعامل الحسن معها.¹¹

وفي عام 2015 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة والذي أسفر عن خطة التنمية المستدامة الممتدة إلى غاية سنة 2030 والتي جاءت بمجموعة من الأهداف التالية:¹²

- القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم.
- تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتشجيع ودعم الزراعة.
- ضمان الصحة والرفاهية لجميع الأفراد عبر مختلف المراحل العمرية.
- تحقيق التعليم الجيد للجميع وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة.
- تفعيل ممارسات المساواة بين الجنسين.
- توفير الثروة المائية وخدمات الصرف الصحي وتسييرها بآلية مستدامة.
- توفير خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستمرة.
- تعزيز التطور الاقتصادي وإيجاد مناصب عمل لائقة للجميع.
- تشجيع ودعم الإبداع والابتكار.
- تحقيق الأمن والأمان والاستقرار في جميع المجتمعات السكنية في كل مكان.

- وضع خطط بديلة من شأنها التصدي للتغيرات التي تطرأ على المناخ.
- العمل على إقامة مجتمعات مسالمة تركز مبادئ العدالة وتنبذ كل مظاهر الظلم والعدوانية.
- تعزيز آليات تطبيق التنمية المستدامة.
- ويعمل مجال العلوم الاجتماعية على تحقيق مجموعة من الأهداف في إطار التنمية المستدامة أهمها:
- تنمية الجوانب الاجتماعية والإنسانية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والتنظيمية بين مختلف فئات المجتمع وأفراده.
- تشجيع مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرارات وتمكينهم ماليا واجتماعيا.
- صياغة سياسات واستراتيجيات تنمية شاملة تلبي الاحتياجات المختلفة للمجتمع.
- دراسة المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال توظيف إطارات مناسبة لذلك.
- تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات الأفراد والباحثين بما يعود بالنفع على المجتمع ككل.
- معالجة قضايا الهجرة والتحضر من منظور تنموي مستدام.
- دراسة العلاقة بين البيئة والمجتمع.
- تغطية أكبر نطاق ممكن بنشر الوعي بأهمية التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في ميدان العلوم الاجتماعية

أصبح موضوع التنمية المستدامة محل اهتمام من قبل الباحثين في مختلف التخصصات والمجالات، لا سيما في ميدان العلوم الاجتماعية نظرا لأهميته ودوره في ضمان تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، وتطرق في هذا المبحث إلى التنمية المستدامة في ميدان العلوم الاجتماعية: مؤشرات، ركائزها وأهم التحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في العلوم الاجتماعية وأبعادها

تشمل التنمية المستدامة ثلاث أبعاد رئيسية وهي كالتالي:

● البعد الاقتصادي:

إن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي هما عملية واحدة وهي التغيير نحو الأحسن بزيادة الطاقة الإنتاجية الاقتصادية، وتعني الاستثمار المنتج لتنمية الامكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع بحيث تعتبر إشارة إلى استمرارية واستدامة دخل الفرد الحقيقي.¹³

حيث تعني الاستدامة في هذا البعد تواصل الرفاهية الاقتصادية وتعزيزها لأطول فترة زمنية ممكنة؛ وهذا بتوفير الحاجات الفيزيولوجية للأفراد مثل الأكل، الأمن، والسكن...

وتظهر مؤشرات هذا البعد في ميدان العلوم الاجتماعية في:

- نسبة الاستثمار في مشاريع البحث المبتكرة من طرف الطلبة وأرباحها.
- النسبة التي يستفيد منها كل طرف من نتائج مشاريع البحث في المجال.
- مدى قدرة الباحث على الإسهام في رفع نسبة المردودية من خلال تجسيد مشاريع المؤسسات الناشئة خاصة.

- مدى دعم الدولة لمجال المقاولاتية خصوصاً وتشجيع الباحثين على ضرورة تبنيها.

● البعد الاجتماعي:

وتعنى التنمية المستدامة من خلال هذا البعد بالاهتمام بالموارد البشري باعتباره ركيزة عجلة التنمية ومحورها الرئيسي، وهذا بتجسيد قواعد العدالة الاجتماعية بمحاربة مظاهر الفقر وتوفير الحاجات الاجتماعية المختلفة (الصحة، التعليم، ...) لجميع الأفراد الذين هم بحاجة إليها مع ضمان الحياة الديمقراطية بتمكينهم من المساهمة في عمليات اتخاذ القرارات المناسبة في مختلف جوانب الحياة.¹⁴

فالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يهتم بالدرجة الأولى على ضمان تحقيق وإشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية للأفراد، والعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية، والاهتمام بجميع شرائح المجتمع؛ لأن الفرد هو الأساس في كل مجتمع ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بفعالية ودافعية منه.

ومن المؤشرات التي توضح هذا البعد في العلوم الاجتماعية ما يلي:

- تركيز الباحثين على دراسة الفقر كمؤشر اجتماعي في الدرجة الأولى.
- دراسة معدلات البطالة ومحاوله إيجاد حلول للتقليل منها، بما في ذلك التوجه نحو تبني مشاريع المؤسسات الناشئة.
- مدى جودة حياة الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية.

● البعد البيئي:

ويركز هذا البعد على الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية من خلال استدامة وتواصل النظام الإنتاجي وفرض حتمية الوقاية من احتمالات انهيار المقومات التنموية، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على نظم انتاج تقليدية مرتبطة بمقومات الطبيعة، حيث تأخذ التنمية الحفاظ على الموارد الطبيعية بعين الاعتبار ولا بد من الحفاظ عليها.¹⁵

ويظهر هذا البعد في مدى توجه مراكز البحث نحو القيام بدراسات واجراء أبحاث تعزز فكر الأفراد نحو الاهتمام بالموارد الطبيعية المتاحة (المياه، المساحات الزراعية، الثروة الغابية...).

المطلب الثاني: ركائز التنمية المستدامة في البحوث الاجتماعية ومبادئها

تقوم التنمية المستدامة على أربع مبادئ أساسية وهي:

- القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتي تقوم على مكافحة الفقر والبطالة، التعاون الدولي والاهتمام بمؤسسات الصحة العمومية والمؤسسات التعليمية.
- المحافظة على الموارد وطرق إدارتها من أجل تحقيق التنمية، تشجيع القطاع الفلاحي، ونشر وعي المحافظة على الثروة الغابية.
- دعم المجموعات الكبرى ومنحها أدواراً كبيرة للمشاركة في نجاح العملية التنموية وتحقيق الاستدامة.
- التركيز على طرق التجسيد الفعلي لسياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة من خلال إعلام الأفراد بأهمية المحافظة على البيئة من المخاطر والتهديدات المختلفة.

هذا وتعد التنمية المستدامة حلقة مستمرة قائمة على أسس ومبادئ تسهم في نجاح عملية التنمية في إطارها الشامل لجوانب الحياة المختلفة، ويمكن توضيح هذه المبادئ في مجموعة النقاط التالية:

● التخطيط الاستراتيجي:

إذ يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إيجاد تغييرات سياسية تنجز بدقة لتلبية الاحتياجات اللازمة، ويستلزم هذا تجسيد نظم التقييم البيئي الاستراتيجي.

● العدالة بين الأجيال:

من خلال ضمان الفرص للأجيال القادمة في الحصول على الثروات التي تستفيد منها الأجيال الحالية.¹⁶

● الشمولية:

ويتضح هذا المبدأ من خلال دراسة موضوعاتها من مختلف النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية...¹⁷

● الحكم الراشد:

لتحقيق التنمية لا بد أن يكون الحكم يتميز بالشفافية والنزاهة عهد صنع القرارات، مع الحرص على إشراك المجتمع المدني في صنعها.¹⁸

● تحديد الأولويات بعناية:

حيث أدت خطورة المشكلات البيئية وندرة الموارد الطبيعية المختلفة إلى ضرورة التشدد في وضع الأولويات وإجراءات التقليل من هذه المشكلات قدر المستطاع.

● الاقتصاد في استغلال الطاقات الإدارية والتنظيمية:

ويقوم هذا المبدأ على أساس إدخال نظم للتحفيز على المنظمات الصناعية التي تعمل على التقليل من الأخطار البيئية.

● التمكين الكامل للأفراد:

وهو إشراك كامل الأفراد المحليين في عملية اتخاذ القرارات لمقاومة المشكلات البيئية.

● الاستثمار في فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:

من خلال تصميم السياسات والبرامج المساعدة على تحسين الكفاءات والاستغلال العقلاني لمصادر الطاقة المتاحة.

● تحسين الأداء القائم على الكفاءة والفعالية:

وهذا يتمثل في العمل على إحداث تحسين في البيئة بأقل تكاليف وجهد ممكن.

● إقامة شراكة مع القطاع الخاص:

من خلال توجيه التمويل الاقتصادي الخاص نحو تحسين البيئة من نحو إعادة تصنيع النفايات. ويشير صاطوري أن العلاقة الوطيدة بين التطور الاقتصادي والبيئة الخارجية أثرت في تحديد المبادئ التي تستند عليها التنمية المستدامة والمتمثلة في:¹⁹

- اعتماد أسلوب النظم في وضع وتنفيذ الخطط.

- تشجيع المشاركة الشعبية في تجسيد البرامج التنموية المحلية.
 - الاهتمام بالتوظيف الأمثل والديناميكي للموارد الاقتصادية.
 - تمديد عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لها.
 - تحقيق التوازن البيئي والحفاظ على التنوع البيولوجي.
- وفي ظل توجه المؤسسات التعليمية والجامعية منها خصوصا إلى الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة في العلوم الاجتماعية يمكن توضيح المبادئ التي تقوم عليها التنمية في هذا الميدان من خلال مجموعة النقاط التالية:
- تشجيع البحث العلمي الهادف لدراسة قضايا التنمية المستدامة وتقديم حلول عملية لها.
 - الاقتصاد في استخدام الأوراق والاعتماد على المصادر والوسائل الورقية في مختلف الأعمال والأبحاث.
 - نشر الوعي بين الأساتذة والباحثين حول أهمية تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الميدان.
 - ترشيد استهلاك الطاقة والثروة المائية والموارد الطبيعية المتاحة بالمؤسسات التعليمية.
 - إقامة ملتقيات علمية وندوات بالشراكة مع المجتمع المدني حول قضايا التنمية المستدامة.
 - تشجيع المشاريع ذات الصلة بموضوع التنمية المستدامة.
 - تبني سياسات تعزيز المساواة أو العدالة الاجتماعية في ميدان العلوم الاجتماعية.
 - تقييم الأداء والسياسات بشكل مستمر لقياس مدى تحقق التنمية المستدامة.
 - تسطير برامج للاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة بالمؤسسات.
 - المساهمة في تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد من خلال رفع قيمة القدرة الشرائية للموظفين بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي الراهن.
 - الإلحاح على ضرورة التوجه نحو استعمال التكنولوجيا الحديثة في مجال البحث العلمي.
 - إقامة ورشات علمية للتعريف بأهمية المؤسسات الناشئة في تكريس مبادئ التنمية بأبعادها المختلفة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق التنمية المستدامة في ميدان العلوم الاجتماعية

هناك مشكلات ومعوقات عديدة تحول دون نجاح عملية التنمية المستدامة ويمكن تلخيصها في:

● التحديات الاقتصادية:

حيث يشكل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي وينطوي على نمو مستدام في الإنتاج والدخل، إلا أن بعض التغيرات التي قد تطرأ في العالم ستؤثر حتما عليه من نحو الأزمات الاقتصادية مثلا أو تذبذب أوضاع السوق.²⁰

● التحديات الاجتماعية:

حيث تعد البطالة أكبر تحدي لعجلة التنمية المستدامة؛ فهي تؤدي حتما إلى الفقر الذي يقف عائقا في وجه تحقيق التنمية البشرية التي بدورها تسهم بطريقة إيجابية وفعالة إلى حد بعيد في نجاح التنمية المستدامة، ويتجاوز عقبة الفقر يمكن توسيع حريات الأفراد من خلال زيادة الدخل، رفع المستوى الاقتصادي والمعيشي وتحسين جودة حياتهم.

● التحديات البيئية:

ويعد تلوث المحيط البيئي مشكلة العصر إذ أضحي يهدد الثروة الطبيعية والبيئية وبالتالي يهدد حياة البشر كذلك، باعتبار المحيط نسق مفتوح يؤثر على أفرادهِ ويتأثر بما ينجر عن سلوكياتهم وتصرفاتهم.²¹

● المعوقات السياسية:

حيث تفتقد الدول النامية القدرة على صياغة قرارها بحرية نظرا للضغوطات الواقعة عليها من الدول المرتبطة بها اقتصاديا، مما يعيق جهودها نحو التنمية ما يؤدي إلى عدم استغلال مواردها الطبيعية وطاقاتها البشرية بشكل فعال. كما أن التنمية المستدامة تعتمد على الاستقرار السياسي وتجنب النزاعات والتغيرات المتكررة في الحكومة والتي تعيق استمرارية الخطط التنموية. إضافة إلى ذلك يعوق الفساد ونقص المساءلة وعدم وجود مؤسسات ديمقراطية مشاركة في صنع القرار، وقلة التخطيط واهتمامه بالبيئة، جهود التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.²²

● العوامل النفسية:

إذ أن رفض التغيير ومقاومته من طرف شرائح المجتمعات أو المنظمات تركز على الجوانب النفسية حيث تختلف سمة إدراك التعديلات أو الإضافات الجديدة باختلاف الفروق الفردية للأشخاص.²³ وتضيف حديدان وخالد بعض المعوقات التنظيمية التي تبرز من خلال وجود خلل إداري يصعب على المنظمة تجاوزه، ومن أبرزها ما يلي:

● تداخل المهام والمسؤوليات:

إنَّ عدم وضوح الواجبات المطلوب آداءها من العاملين في المؤسسات المختلفة يؤدي إلى حدوث صراعات ونزاعات بينهم؛ مما يعيق عملية التنمية بجوانبها المختلفة.

● التشدد البيروقراطي:

والذي يظهر جليا في التمسك الشديد باللوائح القانونية بعيدا عن الليونة في العمل؛ ما يجعل من هذه القوانين ذاتها غاية بدل أن تكون وسيلة لتحقيق غايات عملية التنمية المستدامة في المنشآت المختلفة.

● تضخم الجهاز الإداري:

إنَّ حشو المؤسسات بالموارد البشرية التي لا توجد لها وظائف من أجل القضاء على ظاهرة البطالة تجعل من الجهاز الإداري ضخما دون فوائد إيجابية؛ وهذا ما يكلف المؤسسة أكثر ويفقدها سمة التنسيق والقدرة على القيادة الفعالة والرقابة الجيدة.

● قدم الأساليب المتبعة:

إن رفض الإدارة للتغيير التنظيمي أو مقاومة الأفراد له يجعلها منافية لحتمية التطور والتغير ولا يسمح بمواكبتها العصر التي هي فيه.²⁴

ومن التحديات التي قد تواجه عملية التنمية المستدامة في العلوم الاجتماعية ما يلي:

- نقص الإدراك لأهمية التنمية المستدامة على الصعيد المجتمعي والحكومي في بعض الأحيان.
- غياب الإدارة السياسية الكافية لتبني نظم وإجراءات داعمة للتنمية المستدامة.

- التركيز على الجانب المادي الاقتصادي دون مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية.
- صعوبة تغيير السلوكات والعادات اللامستدامة لدى الأفراد والمنظمات.
- قلة الحوافز والدعم المقدم لتشجيع الممارسات المستدامة.
- نقص الميزانية الكافية لتنفيذ مشاريع ومبادرات التغيير المستمر والمرغوب.
- غياب آليات مراقبة وتقييم مدى تنفيذ سياسات التنمية الجيدة وبرامجها.
- ندرة الإطارات المؤهلة في مجال التنمية المستدامة وطرق تطبيقها.
- صعوبة إدماج مفهومات التنمية المستدامة في البرامج والمناهج الدراسية بفعالية.
- ضعف مداخل الطلبة والباحثين الذي يعيق تجسيد أفكارهم في إنشاء مؤسسات ناشئة والتي تعد من أهم دعائم استمرارية التنمية.
- ضعف الفكر المقاوالاتي الجامعي وتوجه الخريجين نحو المؤسسات العمومية كمنفذ من البطالة.
- الشح المعرفي من طرف بعض الإطارات والباحثين في المجال.
- ضعف الوعي الطلابي بالأهمية البالغة للفكر المقاوالاتي كوسيلة للتنمية من جهة ونقص التمويل بأنواعه المختلفة من طرف المؤسسات الجامعية.

خاتمة:

تعد التنمية المستدامة من المفهومات الحديثة ذات الأهمية البالغة في مجال العلوم الاجتماعية؛ كونها تركز على الجوانب الإنسانية والاجتماعية والبيئية لعملية التنمية، وقد أسفرت الدراسة عن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها تعزيز تطبيق مبادئ التنمية المستدامة داخل المؤسسات الجامعية على مستوى المناهج والأنشطة والسياسات، بالإضافة إلى توطيد الشراكة مع منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الاستدامة. وفي الختام يتبين من هذه الدراسة أن ترسيخ قواعد الاستدامة في الأبحاث الاجتماعية يتطلب تضافر جهود جميع الجهات من أجل نشر هذه الثقافة والممارسات على نطاق واسع في المجتمع، بدءاً من المؤسسات التعليمية والبحثية، مروراً بمؤسسات الدولة، وانتهاءً بمنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال.

التوصيات:

• على مستوى المناهج التعليمية:

ينبغي إدراج مساقات إجبارية حول التنمية المستدامة ضمن الخطط الدراسية للكلية لجميع التخصصات؛ بهدف نشر الوعي والمعرفة حول مبادئ الاستدامة بين الطلاب، كما يجب تعزيز دمج مفاهيم وقيم ومهارات التنمية المستدامة في المواد والمساقات الدراسية المختلفة.

• البحث العلمي والشراكات:

على الهيئات المختصة تشجيع أبحاث التخرج ومشاريعها التي تركز على إيجاد حلول مستدامة للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، كما يمكن إقامة شراكات بحثية مع مراكز المجتمع المدني ومنظماته المعنية بقضايا التنمية المستدامة.

• السياسات والممارسات المؤسسية:

من الضروري وضع خطة استراتيجية لترسيخ مبادئ الاستدامة في سياسات الكلية وممارساتها، بما في ذلك ترشيد استهلاك الموارد والحد من انبعاثات الكربون، وإدارة النفايات بشكل سليم، وتشجيع ممارسات الطاقة النظيفة.

• القيام بأنشطة التوعية والتدريب:

يمكن لكليات البحث ومراكزه في المجال تنظيم الندوات، وورش العمل التي تسلط الضوء على جوانب مختلفة للتنمية المستدامة؛ بمشاركة خبراء ومنظمات المجتمع المدني، كما ينبغي عقد دورات تدريبية للهيئتين الأكاديمية والإدارية حول سبل تفعيل ممارسات الاستدامة.

• نشر الفكر المقاولاتي:

وهذا بتسليط الضوء نحو إرشاد الأفراد إلى ضرورة التوجه نحو الاستثمار في أفكارهم التي تخلق لهم منشآت خاصه بهم، من خلال إقامة دورات تكوينية تعرف بمهمية المقاولاتية وأهميتها في حياة الأفراد والمجتمعات. خاصة في ظل الظروف الحالية للعالم.

• الدعم المستمر لأعضاء هيئة التدريس والطلبة:

ويتم هذا بتخصيص ميزانية كافية لضمان السير الحسن للنشاطات والتظاهرات العلمية المتنوعة، دون تجاهل الرعاية النفسية والاجتماعية للأفراد في الوسط الجامعي.

الهوامش:

- 1: علي بايزيد، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها ومؤشراتها " حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 275.
- 2: مدحت أبو النصر، مدحت محمد ياسمين، التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، طبعة 1، مصر، 2017، ص 81.
- 3: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة 2، الأردن، 2014، ص 25.
- 4: علي بايزيد، مرجع سابق، ص 275.
- 5: المرجع نفسه، ص 272-273.
- 6: kanza Bahmed, legal framework of sustainable développement in Algeria, Algerian Journal of Legal and Political Sciences, Algeria, Volume 58, Numéro 5, 2021, p 24.
- 7: الطاهر شليحي، عامر تواتي، أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 01، 2017، ص 73.
- 8: المرجع نفسه، ص 74.
- 9: علي بايزيد، مرجع سابق، ص 278.
- 10: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسين إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، طبعة 1، قطر، 2008، ص 15.

- 11: نبيلة عبد الفتاح قشطي، التنمية المستدامة "الأهداف والتحديات"، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2023، ص 6.
- 12: الطاهر شليحي، عامر توائي، مرجع سابق، ص 77.
- 13: علي شبيطة، رابح هزيلي، مؤشرات التنمية المستدامة و أهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 150.
- 14: العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 131.
- 15: حافظ بن اعمر، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة: العمل والبطالة والفقر كمؤشرات لقياس التنمية المستدامة بتونس، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 08، العدد 01، 2015، ص 3.
- 16: العربي بن أعمار، الموارد الطبيعية وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021/2020، ص 74.
- 17: محمد سليمان، علي بايزيد، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، 2015، ص 172.
- 18: نزار عوني اللبيدي، التنمية المستدامة-استغلال الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة، دار دجلة، طبعة 01، الأردن، 2015، ص 36.
- 19: الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص 301.
- 20: الجودي صاطوري، مرجع سابق، ص 306.
- 21: العجال بوزيان، نوال شمة، التنمية المستدامة: محددات وتحديات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 04، 2014، ص 307.
- 22: نبيلة عبد الفتاح قشطي، مرجع سابق، ص 9.
- 23: محمد سليمان، علي بايزيد، مرجع سابق، ص 174.
- 24: صبرينة حديدان، أسماء خالد، مفهوم التنمية الإدارية ومعوقات تحقيقها، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص 26.